

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.18
22 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة السابعة

جنيف، ٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا

المالية المتصلة بذلك عن دورتها السابعة

٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

المقررة: السيدة فيسيتاسيون آسيڤاو (الفلبين)

المقدمة والمسائل التنظيمية

المتكلمون:

نائب الأمين العام

تايلند (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)

الهند (باسم المجموعة الآسيوية والصين)

بنن (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً)

المغرب (باسم المجموعة الأفريقية)

اليونان (باسم الاتحاد الأوروبي)

بنغلاديش

سويسرا

فنزويلا (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية)

مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع

أولاً - البيانات الافتتاحية

١- رحب نائب الأمين العام للأونكتاد، في البيان الافتتاحي الذي أدلى به نيابة عن الأمين العام للأونكتاد، بالمندوبين المشاركين في الدورة السابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك. وقال إن انعقاد هذه الدورة جاء في وقت هام يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحدياً، مما يقتضي من المنظمات مثل الأونكتاد وضع استجابات السياسات المناسبة.

٢- وأضاف أن حالة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٢ ساهمت في تدهور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. ومع أن تأثير البلدان النامية بالانخفاض كان عموماً أقل من تأثير البلدان المتقدمة، إلا أن هذا التدهور زاد من حدة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان، مع حمل واضعي السياسات في الوقت ذاته على إمعان النظر في استجابات السياسات الملائمة الرامية إلى زيادة المساهمات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية أقصى زيادة. وأشار إلى أنشطة الأونكتاد الأخيرة في هذا المجال، بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠، الذي يركز على التداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية على التصدير كمجال يستطيع فيه الاستثمار الأجنبي المباشر تقديم مساهمات كبيرة في القدرة التنافسية للبلد وميزانه التجاري. وهذه النشرة من شأنها أن تشكل أيضاً أساساً مفيداً للمناقشة أثناء اللقاء الخاص بمستقبل مناطق تجهيز الصادرات الذي سيجري في جنيف في أواخر الأسبوع تحت الرعاية المشتركة للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار وللجنة. وهناك مثل هام آخر على نشاط الأونكتاد ذي الصلة بهذا المجال هو اجتماع الخبراء المعني بالسبع الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: سياسات تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة، على أن يوضع في الاعتبار التداخل بين التجارة والاستثمار، في السياق الوطني والدولي، الذي ركز على مجالات السياسات الرئيسية، بما في ذلك الحوافز، ومتطلبات الأداء، وتدابير بلدان المنشأ، ومسؤولية الشركات الاجتماعية، والحق في التنظيم، والضمانات. وسيرى المندوبون بالتأكيد أن من المفيد مواصلة النقاش حول العديد من هذه القضايا في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال.

٣- كما لفت انتباه المندوبين إلى اجتماعي الخبراء الأخيرين بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وبشأن قوانين وسياسات المنافسة، وكلا المجالين يستحق عناية واضعي السياسات.

٤- ثم عاد إلى قضية التحديات المتزايدة التي تواجه واضعي السياسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فأكد أهمية ما تقوم به الأمانة من أنشطة واسعة النطاق في مجالي المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه استفادة كاملة. وذكر استعراضات سياسات الاستثمار كمثال على أنشطة الأمانة العديدة في هذا المجال التي ستتناولها اللجنة في إطار بند مستقل من بنود جدول الأعمال.

٥- كما يتواصل تعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع غيره من الوكالات الدولية العاملة في ميدان التجارة والاستثمار - مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والمؤسسة المالية الدولية. وستشارك هذه المنظمات في أعمال اللجنة، معززة بذلك دورها كمنتدى للتبادل بين الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية.

٦- وفيما يتعلق بالاجتماع الوزاري القادم الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في كانون الأول والصعوبات الاقتصادية التي يعانيها العديد من البلدان المتقدمة والنامية، أكد أهمية التبادل الناجع في الآراء حول استجابات السياسات الاقتصادية الملائمة.

٧- وأشار ممثل تايلند، الذي تكلم باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، إلى حالة عدم التيقن التي تكتنف الاقتصاد العالمي وأثرها على الأوضاع الاقتصادية العامة واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. فبالنسبة لكثير من البلدان النامية، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر عنصر من الموارد الخارجية؛ ومن ثم فإن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي يعني ضمناً قلة الموارد لتمويل التنمية. وأعرب عن القلق إزاء تزايد حدة المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المضيفة.

٨- وتود مجموعة ال ٧٧، في دورة اللجنة هذه، تقييم آثار الانكماش الاقتصادي العالمي على السياسات ومناقشة التحديات التي تواجهها هذه السياسات، مع مراعاة البعد الجديد الوارد في برنامج عمل فترة ما بعد الدوحة. فمن المهم تحديد السياسات الوطنية الكفيلة بزيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء، نظراً لأن المجال المتاح لمحاولة ربط السياسات الوطنية بالأهداف الإنمائية أصبح أضيق نطاقاً.

٩- وتؤيد المجموعة برنامج الأونكتاد بشأن استعراضات السياسات الاستثمارية وتطلب دعماً أقوى للبرنامج، وخاصة الدعم المالي لمساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمتابعة. وهذه التوصيات هي مبادئ توجيهية هامة لتحسين البيئة الاستثمارية وتوليد مزيد من المناقشة حول السياسات الاستثمارية لا في البلدان المستعرضة فعلاً فحسب بل أيضاً في بلدان مضيفة أخرى.

١٠- وتأمل المجموعة في أن تسفر المداولات الجارية خلال الدورة عن تحديد برنامج عمل ملموس دعماً لجهود الأونكتاد في إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة للاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأعضاء في المجموعة.

١١- وأعرب ممثل الهند، الذي تكلم باسم المجموعة الآسيوية والصين، عن القلق إزاء الانكماش العالمي الأخير، الذي يشكل تحدياً رئيسياً لبلوغ الأهداف الإنمائية لأعضاء المجموعة. ولا بد من دعم الجهود الرامية إلى استعادة القوة الاقتصادية وحث خطى الانتعاش بتدفقات مطردة من التمويل الخارجي، بالاستثمار الأجنبي المباشر أساساً، لا بتدفقات مالية قصيرة الأمد تنطوي على المضاربة.

١٢- وتدرك المجموعة تزايد تحدي وأهمية تصميم وتنفيذ سياسات فعالة متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان تمتع جميع البلدان بفوائد العولمة. وتمشياً مع الأهداف الإنمائية للبلدان المضيفة، تأمل المجموعة في أن تتيح مناقشات اللجنة تقييم أثر وفعالية السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض آثاره السلبية إلى أدنى حد.

١٣- وتؤكد المجموعة أن مهمة تعيين الأولويات الإنمائية ينبغي تركها للبلدان المضيفة وأنه ينبغي السماح للبلدان النامية بتحديد أنواع الاستثمار فضلاً عن طريقة اجتذابه وأحكامه وشروطه.

١٤- ونظراً للقيود الناشئة عن وضع قواعد الاستثمارات الدولية، تأمل المجموعة، من خلال مناقشات هذه الدورة، في تعميق فهمها للسياسات وأدوات السياسات ذات الأهمية البالغة من المنظور الإنمائي وأثرها المحتمل. ولا ينبغي للاتفاقات الدولية أن تحد من قدرة الحكومات على التنظيم، بما في ذلك التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإداري، كما أن القضايا المتعلقة بحماية مجال السياسة الوطنية هي ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادات أعضاء المجموعة. وتتم المجموعة بتحديد الطريق التي يمكن بها على أفضل وجه توجيه التزامات بلدان المنشأ والشركات عبر الوطنية إلى دعم الأهداف الإنمائية للاقتصادات المضيفة.

١٥- إن المجموعة تقدر وتدعم عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر توجهاً لبلوغ أهداف سياسات المجموعة. وتأمل أن تتمخض المناقشات في هذه الدورة عن تحديد قضايا السياسات ذات الأهمية بالنسبة لاقتصادات أعضاء المجموعة في المستقبل.

١٦- وتحدث ممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً فشدد على دور الدول في تحسين مناخ الاستثمار وفي النهوض بالتنمية عموماً. وقال إن التجارب الحديثة قد بينت أنه يتعين الاهتمام بتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي ومرافق الهياكل الأساسية. وأوضح أن الانخفاض الحالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية يتطلب أن تكون هناك استجابات على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. كما أنه يتطلب تعاوناً وثيقاً بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل حفز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١٧- وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً قد بذلت بالفعل جهوداً كبيرة لهذه الغاية وهي تسعى إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي استناداً إلى سياسات موجهة بقوة نحو تعزيز القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم القيام بذلك من منطلق تفهم هذه البلدان لكون الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي دوراً مكملًا ومحفزاً في بناء القدرات التوريدية المحلية.

١٨- وتابع قائلاً إن أقل البلدان نمواً تواصل العمل على تهيئة البيئة الاقتصادية والقضائية والسياسية المواتية للاستثمار. وقد استثمرت هذه البلدان في تحسين سياساتها التجارية ونظمها التعليمية وقوانينها في مجال العمل، وكذلك في تدعيم

مؤسساتها المحلية. وقد تم إنشاء وكالات ترويج الاستثمار لدعم هذه الجهود. كما تم إبرام العديد من الاتفاقات الرامية إلى ترويج وحماية الاستثمارات على المستويات الثنائية والإقليمية والأقليمية.

١٩ - إلا أنه لكي تحقق هذه التدابير الأهداف المنشودة منها فلا بد أن تواكبها إجراءات من قبل الشركاء الثنائيين أو الإقليميين. وهذه الإجراءات تشمل توفير الدعم لتنمية الموارد البشرية وتدابير بناء القدرات؛ وإلغاء التدابير التي تقيد الاستثمارات؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتيسير تصدير صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة؛ وتنظيم محافل الاستثمار والأعمال التجارية؛ والضمانات والتأمين في مجال الاستثمار؛ وتوفير رأس المال الاستثماري (رأس مال المخاطرة)؛ ودعم برامج الربط بين المؤسسات؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الثنائية والإقليمية والأقليمية فيما يتعلق بترويج الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠ - وقال إن أقل البلدان نمواً ترحب بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أقل البلدان نمواً في التفاوض حول الاتفاقات الثنائية وفي ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في شكل إسهاء المشورة، وتيسير عملية تبادل الخبرات بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً، وإنشاء محفل يتيح إجراء مثل هذا التبادل على مستوى المؤسسات. وتأمل أقل البلدان نمواً، من أجل تعزيز وتحسين التقدم الذي أحرزته هذه البلدان بالفعل، أن تعمل البلدان الشريكة لها على زيادة مساهماتها في الموارد، بما في ذلك مساهماتها في الأونكتاد، بحيث تتحقق الأهداف المعبر عنها في إعلان الألفية وفي برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

٢١ - وتحدث ممثل المغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن منطقته، بما فيها جنوب أفريقيا، لا تزال تجتذب أقل قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أية منطقة (كما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢) وبالرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة قد زادت في عام ٢٠٠١، فقد انخفضت بنسبة تبلغ نحو ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، مما زاد من شواغل هذه المجموعة فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا الأداء الضعيف يتمشى مع الانخفاضات العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ناشئ أساساً عن العوامل الثلاثة التالية: الرقم المتضخم للاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في عام ٢٠٠١ نتيجة لصفقتين كبيرتين وحيدتين في المغرب وجنوب أفريقيا؛ وفقدان الثقة في أعقاب الفضائح المالية التي ظهرت مؤخراً والتي أثرت على الصورة المرتقبة لأرباح الشركات وخطط الاستثمار في أفريقيا؛ وحالة عدم التيقن السياسي في بعض البلدان الأفريقية. وأوضح أن أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر المختلفة فيما بين البلدان الأفريقية تتطلب تقييم الفرص والاحتياجات على أساس كل بلد على حدة. ومن المهم بالقدر نفسه بالنسبة لهذه المنطقة انتهاز السياسات الرامية إلى زيادة القدرة لا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب وإنما أيضاً على الاستفادة منه كجزء من أهداف التنمية الإقليمية.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن الممثلين الأفارقة قد استفادوا من المشاركة في اجتماعات خبراء الأونكتاد وتقاسم الخبرات مع البلدان النامية من مناطق أخرى. كما أن عمليات استعراض سياسة الاستثمار المضطلع بها في عدة

بلدان في المنطقة وأدلة الاستثمار كانت مفيدة أيضاً في تقييم مواطن قوة المنطقة ومواطن ضعفها. وقال إن عمليات استعراض سياسات الاستثمار تشكل أداة قيمة لتحليل وتقييم السياسات المنتهجة في البلدان التي تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة للتنمية في ظل الندرة الهائلة للموارد، ولخلق فرص العمل، وحفز التنمية الصناعية من خلال الروابط الخلفية والأمامية، والارتقاء بمستوى المهارات التقنية والإدارية، والوصول إلى الأسواق الدولية. وأوضح أن بناء القدرات المؤسسية وتصميم السياسات والأنظمة المناسبة يتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المهم أيضاً توفر القدرة على الاستفادة من التعاون الدولي لأغراض تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، كان البرنامج التدريبي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية مفيداً جداً. وقال إن مجموعته تتوقع زيادة عروض الدورات التدريبية المكثفة والحلقات الدراسية الوطنية في المنطقة.

٢٣- وتابع قائلاً إن التعاون الدولي المدعوم بالاتفاقات الدولية ينبغي أن يعزز السياسات الوطنية الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وأوضح أن المسألة هي مسألة كيفية تعزيز دور بلدان المنشأ في مساعدة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات والارتقاء بالمستوى التكنولوجي وتعزيز القدرة على المنافسة.

٢٤- وتحدثت ممثلة اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وكذلك بالنيابة عن قبرص ومالطة وتركيا فأعربت عن شكرها لأمانة الأونكتاد لقيامها بإدراج طائفة واسعة من القضايا على جدول الأعمال والجمع بين دورة اللجنة والمؤتمر السنوي للرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار من أجل إتاحة إجراء تبادل وجهات النظر مع ممثلي الرابطة بشأن القضايا الراهنة والمسائل الهامة. وأشارت إلى أن تقرير الاستثمار العالمي يمثل واحداً من أهم تقارير الأونكتاد، وهو معروف على نطاق واسع ويشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات بشأن البحوث والإحصاءات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وقالت إن طبعة هذا التقرير الصادرة في عام ٢٠٠٢ تتضمن معلومات قيمة عن الشركات عبر الوطنية ومساهماتها في التنمية. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي يوافق على ما ورد في التقرير فيما يتعلق بالقوى الرئيسية التي تحرك عملية توسيع شبكات الإنتاج الدولية التي تقودها الشركات عبر الوطنية. وهذه القوى تتمثل في تحرير السياسات العامة وفتح الأسواق الوطنية، والتغيير التكنولوجي وزيادة المنافسة. وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن مساهمة الشركات عبر الوطنية في الارتقاء بمستوى الصادرات وزيادتها من البلدان النامية من خلال جعل الإنتاج في هذه البلدان أكثر قدرة على المنافسة هي مساهمة تتسم بأهمية خاصة. وفي الوقت نفسه، فإن قواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل اتفاق الدوحة، يمكن أن تسهم أيضاً في هذه العملية. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً رئيسياً في النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان المضيفة. وقد تعاضمت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية في السنوات الأخيرة بسبب الدور الذي يؤديه هذا الاستثمار كمصدر رئيسي من مصادر رأس المال الطويل الأجل ولأن هذا الاستثمار عندما يأتي إلى البلدان يحمل معه مجموعة شاملة من الأصول التي لا تقتصر على رأس المال فحسب بل إنها تشمل أيضاً التكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات وإتاحة الوصول إلى الأسواق الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البلدان في تنميتها وفي إدماج قدرتها التوريدية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يجدر التنويه بآثار الاستثمار

الأجنبي المباشر المحفزة لبناء القدرات التكنولوجية وتطوير أنشطة تنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة وذلك من خلال حفز الروابط الخلفية والأمامية.

٢٥- وأضافت قائلة إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عادة التزاماً طويلاً الأجل إزاء البلد المضيف ويسهم إسهاماً كبيراً في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت في البلدان النامية. وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مزايا مقارنة بالأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، ولا سيما ميزته المتمثلة في أنه يتسم بقدر أكبر من الاستقرار ولأنه لا يرتب التزامات على البلد المضيف، حسبما لوحظ في سياق الأزمة المالية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية.

٢٦- وشددت على دور البيئة المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كعامل رئيسي في اجتذاب استثمارات المستثمرين واستبقائها. ومثل هذه البيئة تشمل، ضمن ما تشمله، توفر إطار قانوني يزيد إلى أقصى حد من قدرات البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتوفير هياكل أساسية كافية؛ والإدارة السديدة؛ ووجود نظام قضائي فعال؛ واحترام سيادة القانون. وأوضحت أن هناك فوائد واسعة النطاق تترتب على توفر مثل هذه البيئة؛ فهي تزيد من جاذبية البلد بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهم في استيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو أفضل، وتساعد في الحد من هروب رأس المال، وتشجع الاستثمار المحلي. ولهذه الأسباب جميعها، تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى الجهات الرئيسية التي توفر الأموال لأغراض بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. وفي الختام، قالت إن استنتاجات وتوصيات اللجنة ينبغي أن تكون موجزة وذات منحى عملي.

٢٧- ولاحظ ممثل **بنغلاديش** أن معظم البلدان النامية قد بدأت تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً لرأس المال نظراً لأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد سجلت انخفاضاً حاداً في التسعينات. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم البلدان النامية قد ظلت ضئيلة رغم أن هذه البلدان قد حررت نظمها الخاصة بالاستثمار وعقدت العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية. وفي حين أنه يُفترض أن يكون الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهاً من الشمال إلى الجنوب، فإن هذا الاستثمار لا يزال في الواقع يتركز فيما بين البلدان المتقدمة. ولا تحصل أقل البلدان نمواً إلا على ما نسبته ٠,٥ في المائة من مجموع التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى ضمن هذه المجموعة من البلدان نفسها، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مركزاً إلى حد بعيد، حيث تستأثر خمسة بلدان رئيسية بمصدره للنفط بما يزيد عن نصف التدفقات الموجهة إلى أقل البلدان نمواً. وفي البلدان التي يتماثل مستوى تنميتها مع مستوى تنمية بنغلاديش، تعتبر مسألة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز التنمية مسألة ثانوية، حيث يُنظر إلى هذا الاستثمار كمحفز للنمو لا كمنشئ له. وتدل تجربة شرق آسيا على أن اتجاه العلاقة السببية هو، في حالة هذه البلدان، من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وليس بالعكس، ذلك لأن سلوك الشركات عبر الوطنية وقراراتها الاستثمارية ليست بالضرورة متوافقة مع الأهداف الإنمائية للبلدان المضيفة. والمستثمرون يتأثرون بثلاث مجموعات عامة من العوامل هي: الربحية

المتوقعة للمشاريع، والسهولة التي يمكن بها إدماج العمليات الفرعية في صلب الاستراتيجية العالمية للشركة عبر الوطنية، والنوعية الإجمالية للبيئة المتوفرة في البلدان المضيفة. والعاملان الثاني والثالث ينحازان لصالح البلدان المتقدمة، الأمر الذي يفسر سبب تركيز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان. أما فيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإن معظم العوامل التي تؤثر في ربحية الاستثمارات تكون خارجة عن نطاق تأثير المسؤولين عن رسم السياسات، وبالتالي لا يكون هؤلاء سوى القليل من النفوذ في التأثير على قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. وينبغي للأونكتاد أن يكتشف بدرجة أكبر ما يقوم به من أعمال تحليلية في ستة مجالات:

٢٨- فبالنظر إلى أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكفل بحد ذاته تدفق هذا الاستثمار إلى الداخل، فإن هناك تدابير أخرى مثل الخصخصة قد تلزم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن الآثار المترتبة على اتخاذ مثل هذه التدابير تحتاج إلى دراسة متأنية، ذلك لأن الخصخصة، على سبيل المثال، قد تثبت أنها عملية تعود بنتائج عكسية إذا لم تقترن بما هو مناسب من سياسات تحرير التجارة وسياسات المنافسة.

٢٩- ويتعين أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكماً للاستثمار المحلي، وينبغي ألا يكون في حوافز الاستثمار تمييز ضد المستثمرين المحليين. والفوائد الصافية المترتبة على السياسات الاستثنائية تحتاج إلى دراسة.

٣٠- وبالنظر إلى أن تكوين رأس المال يظل يمثل ظاهرة وطنية، فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو تحتاج إلى مزيد من الفحص والتدقيق.

٣١- ويعتبر التوصل إلى سياسات اقتصادية كلية مستقرة أمراً سهلاً قوله ويصعب فعله، وليست هناك مجموعة شاملة من السياسات التي تناسب جميع البلدان.

٣٢- وإن الحواجز التجارية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية للبلدان النامية، تؤثر تأثيراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تدرس العلاقة بين المعدلات التعريفية العالية في البلدان المتقدمة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

٣٣- ثم إن الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي حدثت حتى وقت قريب جداً في غياب اتفاق متعدد الأطراف في مجال الاستثمار تثير مسألة ما إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا الاتفاق. وينبغي للأونكتاد أن يدرس التأثير الذي سيكون لمثل هذا الاتفاق على كفاءة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته إلى البلدان النامية.

٣٤- ومن شأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والموجهة نحو الهياكل الأساسية المادية وتحسين رأس المال البشري أن تمكن هذه البلدان من اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها يمكن أن تخلق حلقة إيجابية من الادخار والاستثمار.

٣٥- وأثنى ممثل سويسرا على أمانة الأونكتاد لما تضطلع به من عمل يتسم بالكفاءة والنوعية العالية في هذا المجال، وقال إن هذا العمل يعتبر مفيداً جداً للمسؤولين عن رسم السياسات العامة. وأشار بصفة خاصة إلى الأنشطة المضطلع بها في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، وإلى عمليات استعراض سياسة الاستثمار وتقرير الاستثمار العالمي. كما أشار إلى النوعية العالية لاجتماعات الخبراء التي تنظمها اللجنة، وبخاصة تلك الاجتماعات التي تناول التجارب المتعلقة بالنهج الثنائية والإقليمية إزاء التعاون المتعدد الأطراف والاجتماع المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن بلده يرى أن الأونكتاد يتمتع - نظراً لعدم وجود اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر - بميزة نسبية واضحة فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال. وفيما يتصل بمساهمة أنشطة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في هذا المجال، قال إنه من المفضل تطبيق نهج التوالي، كلما كان ذلك ممكناً، في توقيت اجتماعات لجنة الأونكتاد وعمل الأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (ومثل هذا النهج يمارس بالفعل في مجال سياسة المنافسة والتجارة). وأضاف قائلاً إن اقتراح المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بمتابعة عمليات استعراض سياسة الاستثمار يستحق دراسة متأنية. وشدد على التجارب الإيجابية فيما يخص نهج "نافذة الاستجابة السريعة" كأداة تكفل توفير الموارد بصورة مرنة وغير بيروقراطية استجابة لطلبات التعاون التقني. وفي الختام، قال إنه ينبغي للأونكتاد أن يركز عمله على اتفاقات الاستثمار الدولية، وعمليات استعراض سياسة الاستثمار وتقرير الاستثمار العالمي من أجل تجنب تشتت الأنشطة.

٣٦- وتحديثت ممثلة فنزويلا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فأوضحت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة قد انخفضت بنسبة تبلغ نحو ٣٠ في المائة عما كانت عليه في السنة السابقة وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية والسياسية في بعض بلدان المنطقة. وقالت إن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢، يشير إلى أنه من المستبعد إلى حد بعيد أن تستعيد المنطقة في المستقبل القريب مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها الذي شهدته عام ١٩٩٩. إلا أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية المواجهة داخل المنطقة وخارجها، لا تزال هناك بعض القطاعات والأنشطة التي تجتذب قدراً من الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد يعادل ذلك الذي كانت تجتذبه في الماضي، ولا سيما قطاع الصناعة التحويلية.

٣٧- وشددت على أهمية تحسين القدرات المحلية والهياكل الأساسية والبيئات المواتية للاستثمار من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعود بالفائدة على أهداف التنمية الإقليمية. كما شددت على أهمية اختيار واستهداف ذلك النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يسهم على أفضل وجه في تحقيق أهداف تنمية البلد في إطار استراتيجية متماسكة ومتكاملة لتشجيع الاستثمار. وفي هذا الصدد، قالت إن عمليات استعراض سياسة الاستثمار تشكل أدوات تحليلية وتقييمية عظيمة القيمة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تحسين بيئتها المواتية للاستثمار. وقد تم تقديم دعم قوي للعمل المضطلع به بشأن عمليات استعراض سياسة الاستثمار وينبغي تقديم دعم مماثل لأنشطة تنفيذ التوصيات التي تخلص إليها هذه العمليات.

٣٨- وفي معرض التعليق على الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، أشارت إلى الأنشطة المشتركة المضطلع بها في المنطقة من قِبَل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (بما في ذلك حلقة تدريبية في بيرو وحلقتان دراسيتان إقليميتان في بيرو وكوستاريكا) فضلاً عن حلقات عمل للمندوبين في جنيف. وقالت إن البلدان تواجه تحدي الموازنة بين هدف ضمان توفر إطار سياسي مستقر وموثوق وشفاف والحاجة إلى المحافظة على حيّز كافٍ على صعيد السياسة العامة يتيح السعي إلى بلوغ أهداف إنمائية معيّنة. وأوضحت أن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد يتيح تحديد التزامات البلدان المضيفة والمستثمرين وبلدان المنشأ في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. واقترحت أن تناقش اللجنة كيفية زيادة فعالية دور بلدان المنشأ في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والارتقاء بمستوى التكنولوجيا وتعزيز القدرة على المنافسة.

٣٩- وفي الختام، قالت إن الأونكتاد ينبغي أن يشارك بالكامل في تنفيذ الولاية التي أُقرّت في الدوحة في مجال الاستثمار، ذلك لأن هذه الولاية تشدّد على التنمية وتحقيقها من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية.

٤٠- وفي معرض تعليق مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع على بعض البيانات التي أدلت بها المجموعات في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، أشار بصفة خاصة إلى الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو. وقال إنه مما لا جدال فيه أن الاستثمار عموماً يمثّل محفزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي. وبما أن هذا القول صحيح بصرف النظر عما إذا كان منشأ الاستثمار أجنبياً أم محلياً، فمن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسير على خطى النمو فحسب بل إنه يستحثه أيضاً.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٤١ - عُقدت الدورة السابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد عقدت اللجنة أثناء الدورة — جلسة عامة و— جلسة غير رسمية. وافتتح الدورة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ السيد كارل سوفنت، مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد فلاديمير ماليفيتش (بيلاروس)

نواب الرئيس: السيد آرثاوده سريساموت (تايلند)

السيد رافائيل باريديس (إكوادور)

السيد حسام حسين (مصر)

السيد دوغلاس غريفن (الولايات المتحدة)

السيد جان لوك لو بيدو (فرنسا)

المقرر: السيدة فيستاسيون أسيداو (الفلبين)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٣ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/43. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة السابعة على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية
- ٤ - قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار
- ٥ - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧ - تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

هاء - اعتماد التقرير

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

- - - - -